اللاجئ السوري بين معاناة اللجوء ومخاطر رحلة الوصول للدول المستقبلة

إعداد الأستاذة: ناصري سميرة **الأستاذة: بن عمران إنصاف**

أستاذ مساعد أ بجامعة عباس لغرور خنشلة – الجزائر **أستاذ محاضر ب جامعة عباس لغرور خنشلة**

الملخص:

واكبت سوريا ثورات الربيع العربي حيث خرج الشعب السوري مناهضا للظلم والاستبداد الذي يعانيه من قبل نظامه، هذا الأخير قابل موجة الانتفاضة بحملة أمنية شرسة، أدت إلى قتل الآلاف وتشريد المئات من أفراد هذا الشعب الذي حاول الهرب من البراميل المتفجرة والصواريخ من مدينة إلى أخرى إلى أن ضاق به العيش ببلاده واضطر للرحيل إلى دول الإقليم المجاورة كالأردن وتركيا.

لم تكن تركيا سوى نقطة عبور لآلاف اللاجئين نحو الدول الأوربية، فظهرت قوارب الموت بعرض المتوسط نحو اليونان ومن ثم إلى المانيا وباقي الدول الأوروبية بهدف البحث عن العيش بكرامة لهم ولأبنائهم، فكانت النتيجة إما الموت في الطريق أو حجزهم من قبل السلطات في نقاط معينة دون السماح لهم بمواصلة اللجوء كما يحصل الآن لهؤلاء اللاجئين في اليونان الذين ينتظرون الحصول على الموافقة من السلطات المقدونية من اجل العبور.

فما حصل للشعب السوري يعد كارثة إنسانية لم تشهدها سوريا منذ مئات السنين، فقد تحول هذا المجتمع من مجتمع مستقر ومستقبل للاجئين (اللاجئين الفلسطينيين بمخيم اليرموك) إلى دولة طاردة لسكانها بسبب حالة العنف التي تتحمل الحكومة السورية كافة أعبائها ونتائجها.

مقدمة:

واكبت سوريا ثورات الربيع العربي حيث خرج الشعب السوري مناهضا للظلم والاستبداد الذي يعانيه من قبل نظامه، هذا الأخير قابل موجة الانتفاضة بحملة أمنية شرسة أدت إلى قتل الآلاف وتشريد المئات من هذا الشعب الذي حاول الهرب من البراميل المتفجرة والصواريخ من مدينة إلى أخرى إلى أن ضاق به العيش ببلاده واضطر حينها للذهاب إلى دول الإقليم المجاورة كالأردن وتركيا.

لم تكن تركيا سوى نقطة عبور لآلاف اللاجئين نحو دول أوروبا فظهرت قوارب الموت بعرض المتوسط نحو اليونان ومن ثم إلى المانيا وباقي الدول الأوروبية، بحثا عن العيش بكرامة، فكانت النتيجة أما الموت أو الوصول إلى بعض البلدان ومن ثم حجزهم في نقاط معينة دون السماح لهم بمواصلة الطريق نحو البلد المقصود، كما يحصل الآن لهؤلاء اللاجئين في اليونان وانتظارهم للسلطات المقدونية لقبول عبورهم.

ازدادت وتيرة هجرة السوريين الذين يعبرون بقوارب الموت نحو أوروبا طلبا للجوء خلال الأشهر الأخيرة، وتوقعت الأمم المتحدة أن يصل عددهم إلى 850 الف شخص في نهاية سنة2015،و كانت موجات اللجوء خارج سوريا بدأت منذ منتصف 2012 أي بعد انتقال الثورة السورية إلى طور العمل المسلح واعتماد نظام الحكم سياسات العقاب الجماعي ضد السكان في المناطق والمدن الخارجة عن سيطرته، ومع قصف النظام العشوائي للمناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة السورية المسلحة مما زاد من إخفاقها في إدارة المناطق المحررة، وعجزها عن إيجاد مقومات البقاء الأساسية لسكانها، إضافة إلى انتشار بعض الجماعات الجهادية التي سعت لفرض أفكارها وتصوراتها على المجتمعات المحلية وارتكبت انتهاكات في حقها.

سنحاول في هاته المداخلة مناقشة طرق الهجرة التي اعتمدها اللاجئون السوريون هربا من القتل والإبادة الجماعية ببلادهم، وهذا لمعرفة مدى معاناتهم في إيجاد سبل للحياة في مناطق أخرى لذا تدور إشكاليتنا حول:

ماهي أبرز محطات اللاجئ السوري في بحثه على مناطق للجوء؟ وفيما تكمن اهم الصعوبات التي واجهها في خلال رحلة اللجوء؟

وللإجابة على الإشكالية التي تم طرحها قمنا بتقسيم الدراسة إلى ست محاور وهي:

المحور الأول: أسباب اللجوء

المحور الثاني: بدايات اللجوء

المحور الثالث: المرجعيات القانونية للتعاطي مع مسالة اللاجئين في العالم:

المحور الرابع: معاناة اللاجئ السوري في الدول المستقبلة:

المحور الخامس: اللاجئون السوريون وحقوقهم الإنسانية

المحور السادس: اللاجئون السورين نحو الدول الأوربية

المحور الأول: أسباب اللجوء

إن ارتفاع معدلات اللجوء إلى الدول المجاورة يرجع لمجموعة من العوامل ومن أهمها ما يلي:

1- **غياب حل في الأفق القريب:** شهدت الساحة السورية تطورات مهمة خلال النصف الأول من عام 2015، فالانتصارات العسكرية التي حققتها المعارضة المسلحة استنزفت النظام وأظهرت عجزه عن الدفاع عن مواقعه ونتيجة لتوسع تنظيم الدولة في مناطق النظام أيضا، فعاد الحديث عن ضرورة إيجاد حل سياسي للازمة السورية ووضع بيان جنيف الأول موضع التنفيذ، وأيضا التدخل الروسي المباشر في القضية وبصواريخه التي دمرت عدة قرى وأحياء. مما دفع الكثير من السوريين الباحثين عن الاستقرار إلى النزوح وركوب البحر طلبا للجوء إلى بلدان أخرى بدلا من انتظار حل لهته الأزمة والذي لا يبدوا انه قريب[1].

2- **ظروف اللجوء القاسية:** الحقت سنوات الحرب الطويلة الضرر بحياة ملايين السوريين وبمصالحهم، كما استنزف اللجوء مقدراتهم ومدخولاتهم وافقدهم فرص تحسين أوضاعهم الاقتصادية أو تعليم أبنائهم، فدول اللجوء الرئيسية (ماعدا تركيا) تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية وتنتشر فيها البطالة إضافة إلى غلاء المعيشة فيها وجاء خفض الأمم المتحدة لمساعداتها ولا سيما في ما يتعلق بالصحة ودعم التعليم ليضاعف معاناتهم ويعرضهم للعوز الشديد ويهدد مستقبل أبنائهم، وبموازات هذا شكل الترحيب الألماني ونيتها على استقبال 800الف لاجئ خلال عام2015 حافزا قويا دفع طالبي اللجوء إلى إعادة النظر في خططهم المستقبلية وشد الرحال إلى أوروبا هربا من أوضاع اللجوء القاسية[2].

---

[1] "للجوء الاوروبا يحفزه انعدام الامل بحل الازمة في سورية".وحدة تحليل السياسات في المركز العربي.سبتمبر2015،ص3. متحصل عليه من: http://www.dohainstitute.org/release/ec791452-f272-431c-83ac-7c18902a0b61

[2] المرجع نفسه،ص3-4.

3- **اختلاف أوضاع تركيا**: وفقا لإحصائية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة فان تركيا تحتضن 1.8مليون لاجئ أي ما يوازي 45% من إجمالي اللاجئين السوريين في الخارج المسجلين لدى الأمم المتحدة واغلبهم من المدن المجاورة والقريبة من تركيا كدرعا وريفها وحلف وريفها و إدلب وحمص ودمشق وطرطوس ودير الزور واللاذقية...الخ[3]، وخلال السنوات الأربعة الماضية كانت تركيا الوجهة المفضلة للاجئين والمهاجرين السوريين وذلك لعدة أسباب، ولعل أهمهما وابرزها القرب الجغرافي، الاقتصاد القوي والحكومة الداعمة لهؤلاء اللاجئين وسهولة التنقل منها واليها. لكن الأوضاع تغيرت كثيرا خلال الأشهر الماضية إذ شددت الحكومة التركية الإجراءات الأمنية وأغلقت حدودها أمام النازحين بسبب التهديدات في ولاياتها الجنوبية. بناءا على هذا أضحت السواحل التركية بالنسبة للمهاجرين السوريين نقطة انطلاق في اتجاه الجزر اليونانية القريبة، خصوصا وان السلطات التركية أخذت تتوانى في الآونة الأخير في ملاحقة ومعاقبة شبكات التهريب، وهناك من يرى أن الأمر مقصود من طرف الحكومة التركية وذلك بغية معاقبة الغرب جراء تقاعسهم لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين وتحمل تركيا عبئ تواجدهم عندها.

4- **المناخ الجغرافي الملائم**: تكررت الأحداث المأساوية خلال شتاء 2015 إذ قضى مئات اللاجئين ومعظمهم من السوريين غرقا في مياه البحر المتوسط دون الوصول إلى إيطاليا أو اليونان بسبب سوء الأحوال الجوية وعلى الرغم من إن الحركة لم تتوقف فان أعداد كثيرة من المهاجرين فضلت تأجيل رحلاتها البحرية في أشهر الصيف.

المحور الثاني: بدايات اللجوء

في هذا المحور سنحاول رصد بدايات اللجوء حيث نرى أنها اقتصرت في الفترة الأولى فقط على الأغنياء والميسورين والناشطين المدنيين وكذلك على العاملين مع منظمات المجتمع المدني، كما انظم السوريون المقيمون في أوروبا بهدف العمل أو الدراسة إلى هؤلاء فحصلوا على وثائق اللجوء وادرجوا ضمن قوائم

[3] "اتجاهات الراي العام للمهجرين واللاجئين السوريين نحو الانتخابات والاوضاع الراهنة في سورية".المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2014،ص8.متحصل عليه من: http://www.dohainstitute.org/release/de83fca1-2bbd-4f92-8f49-ade33dc7f432

اللاجئين في أوروبا، في حين استقر اغلبيه اللاجئين في دول الجوار (الأردن، تركيا، لبنان) في انتظار حل جذري للمسالة كما جذبت مصر في عهد الرئيس السابق مرسي عشرات الألاف من اللاجئين السوريين من أبناء الطبقة الوسطى نظرا لعدة أسباب أهمها مساواتهم بالمصريين في التعليم والصحة، وتسهيلات الإقامة والسماح لهم بالعمل والتنقل بسلاسة وانخفاض تكلفة المعيشة في مصر مقارنة بدول جوار سورية [4].

وبحسب المفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استقبلت دول الاتحاد الأوروبي منذ اندلا ع الأزمة حتى نهاية عام 2013 نحو 50 ألف لاجئ سوري، وهو رقم محدود مقارنة بدول الجوار لكن ما لبث هذا الرقم أن تضاعف خلال عام 2014 نتيجة لعدة عوامل أهمها إخفاق مؤتمر جنيف2 وتراجع فرص الحل وارتفاع مستويات العنف والقتال في معظم الأراضي السورية بالإضافة إلى التضييق على اللاجئين السوريين في مصر ولبنان والأردن.

كما ساهم توسع تنظيم الدولة في المناطق الخاضعة لنفوذ المعارضة المسلحة وسيطرته على مساحات واسعة من سورية وكذلك هجومه على المناطق الكردية في زيادة اللاجئين إلى أوروبا، إذ فضل اللاجئون الأكراد من منطقة عين العرب كوباني التوجه نحو المانيا كونها تتواجد فيها عدد كبير من الجالية الكردية، عوض الذهاب للمخيمات التركية.

وقد برزت المانيا كنقطة جذب للمهاجرين الجدد نتيجة التسهيلات المقدمة من الحكومة الألمانية فيما يتعلق بالإقامة ولم الشمل والمعونة الاجتماعية وكذلك تجاهلها (بصمة دبلن) التي تفرض على اللاجئ تقديم طلبه في أول دولة أوروبية يطؤها وهو ما حفز كثيرا من السوريين على اعتماد خيار اللجوء اليها[5].

كما أعلنت المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين أن عدد الطلبات اللجوء المقدمة إلى دول الاتحاد الأوروبي من السوريين بلغ 210الاف طلب[6] في الفترة الممتدة من يوليو 2014 إلى يوليو 2015.

إلا أن ما سلط الضوء أكثر على مسالة الهجرة، وأكسبها بعدا سياسيا وأخلاقيا على الصعيد الدولي مؤخرا هو الكم الهائل من عدد اللاجئين السوريين نحو دول أوروبا، حيث قدرت المفوضية الأوروبية أعداد

[4] "اللجوء الى اوروبا يحفزه انعدام الامل بحل الازمة في سورية"،مرجع سابق،ص1.

[5] المرجع نفسه،ص2.

[6] المرجع نفسه، ص2.

المهاجرين السوريين الواصلين إلى أوروبا بأكثر من 28الف مهاجرا خلال شهر حزيران/يونيو 2015 وأكثر من 32 ألف مهاجر خلال الشهر الذي تلاه مع توقعات أن تزداد هاته النسب مع ازدياد قوة الضرب النظام لمدن وقرى السورية بالتحالف مع روسيا ما زاد مسالة اللاجئين تعقيدا وأهمية بالغة[7].

وقد الحقت الأزمة أضرارا اجتماعية واقتصادية غير مسبوقة كذلك على البلدان العربية بالمنطقة، مما أثر على استقرارها، وأرهق الخدمات الاجتماعية في تلك الدول كالصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم وازدياد حدة البطالة، ومن اهم الدول العربية التي تعاني من كثر الوافدين السوريين لبنان والأردن.

المحور الثالث: المرجعيات القانونية للتعاطي مع مسالة اللاجئين في العالم:

أولا: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين في إطار القانون الدولي للاجئين

تبنت الدول اتفاقية دولية لحماية اللاجئين سنة 1951 وأهم ما تضمنته الاتفاقية ما جاء النص عليه في مادتها الأولى فقرة أ – 1 – 2 فيما يتعلق بمفهوم اللاجئ حيث عرفت اللاجئ بقولها: " لأغراض هذه الاتفاقية، تنطبق لفظة "لاجئ "على:

1- كل شخص اعتبر لاجئاً بمقتضى ترتيبات 12 أيار/ مايو 1926 و30 حزيران/ يونيه1928 ، أو بمقتضى اتفاقيتي 28 تشرين الأول/ أكتوبر 1933 و10 شباط / فبراير 1938وبروتوكول 14 أيلول/ سبتمبر 1939، أو بمقتضى دستور "المنظمة الدولية للاجئين."

ولا يحول ما اتخذته المنظمة الدولية للاجئين أثناء ولايتها من مقررات بعدم الأهلية لصفة اللاجئ دون منح هذه الصفة لمن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذا الفرع .

كل شخص يوجد، بنتيجة أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا

[7] استراليا تستقبل 12 ألف لاجئ وتوسع الضربات الجوية لتشمل سوريا، متحصل عليه من: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0R906K20150909

يستطيع، أو لا يريد بسبب الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد. فإذا كان الشخص يحمل أكثر من جنسية، تعني عبارة "بلد جنسيته "كلاً من البلدان التي يحمل جنسيتها، ولا يعتبر محروماً من حماية بلد جنسيته، إذا كان، دون أي سبب مقبول يستند إلى خوف له ما يبرره، لم يطلب الاستضلال بحماية واحد من البلدان التي يحمل جنسيتها."[8]

والمعروف على نص المادة أنها جعلت الحماية التي تكفلها للاجئين مقتصرة فقط على اللاجئين الذين كانوا ضحية أحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951،[9] أي أنها اتفاقية مقيدة من حيث الزمان وهذا ما جعل المجتمع الدولي يلجأ إلى إبرام بروتكول إضافي لهذه الاتفاقية ليتم تجاوز البعد الزمني، وذلك في البروتوكول الخاص باللاجئين الصادر عن الأمم المتحدة عام 1967، واعتبر اللاجئ كل من يستوفي باقي الشروط بعيدا عن التاريخ، حيث نص في مادته 1 على أنه: "

1- تتعهد الدول الأطراف في هذا البروتوكول بتطبيق المواد 2 إلى 34 من الاتفاقية على اللاجئين الذين يرد تعريفهم فيما يلي.

2- لغرض هذا البروتوكول تعني لفظة "لاجئ" باستثناء حالة تطبيق الفقرة الثالثة من هذه المادة، كل شخص ينطبق عليه التعريف الوارد في المادة 1 من الاتفاقية كما لو لم ترد في الفقرة (2) من الفرع ألف منها الكلمات "نتيجة أحداث وقعت قبل أول كانون الثاني/يناير 1951" وكلمات "بنتيجة مثل هذه الأحداث."

3- تطبق الدول الأطراف هذا البروتوكول دون أي حصر جغرافي باستثناء أن الإعلانات الصادرة عن الدول التي هي بالفعل أطراف في الاتفاقية ووفقا للفقرة الفرعية (1) (أ) من المادة 1 باء

8 المادة الأولى فقرة ألف 1 – 2 من اتفاقية 1951 المتعلقة بحماية اللاجئين. متحصل عليه من:http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx

[9] جاءت هذه الاتفاقية على خلفية الحرب العالمية الثانية وما خلفته من ويلات ودمار وتشتت، لذا صيغت لامتصاص آثار الحرب وبالرغم من دوليتها إلا أنها تعد خاصة بشعوب محددة "أوروبية" لذلك جاء التعريف وفقا لمفاهيم أوروبية، علاوة على أن النص يقتصر على بعد زمني واضح للجوء "قبل الأول من يناير 1951م، فاللاجئ بعد هذا التاريخ لا تشمله الاتفاقية.

من الاتفاقية تبقي سارية المفعول في ظل هذا البروتوكول ما لم يكن قد وسع نطاقها وفقا للفقرة (2) من المادة 1 باء من الاتفاقية المذكورة."[10]

وبناء عليه، يمكن القول إن أحكام الاتفاقية والبروتكول المذكورين أعلاه وتعريفا هما لا ينطبقان على حالات اللجوء المعاصرة، خاصة اللاجئين السورين – محل هذه الدراسة –حيث ترتكز أساسا على "الاضطهاد" كسبب رئيسي مباشر للجوء، ومن هنا فان تعريف الاتفاقيات الدولية لمن هو اللاجئ، يقصي الملايين من اللاجئين في العالم الذين لم يتعرضوا بشكل شخصي للاضطهاد.

ومن هنا يطرح التساؤل إذا كان هذا هو وضع حماية اللاجئين بصفة عامة واللاجئين السوريين بصفة خاصة على مستوى الاتفاقيات الدولية في إطار القانون الدولي للاجئين، ما هي أحكام حماية اللاجئين في إطار الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بذلك؟ وكيف يمكن للمهاجرين السورين الاستفادة من هذه الأحكام بما يضمن لهم الحماية اللازمة لهم بمقتضى أحكام القانون الدولي للاجئين؟

ثانيا: الاتفاقيات الإقليمية وحماية اللاجئين:

الملاحظ على الاتفاقيات الإقليمية المنظمة للمسألة اللجوء سواء كان تنظيمها لهذه المسألة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أنها توسعت أكثر من الاتفاقيات الدولية في إطار القانون الدولي للاجئين، وهذا ما يتجلى لنا من خلال التحليل الآتي:

أ- الاتفاقيات العربية:

تنص المادة 28 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان على أنه: " لكل شخص الحق في طلب اللجوء السياسي إلى بلد آخر هربا من الاضطهاد ولا ينتفع بهذا الحق من يجري تتبعه من أجل جريمة تهم الحق العام ولا يجوز تسليم اللاجئين السياسيين."[11]

[10] المادة الأولى من البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين لسنة 1967.متحصل عليه من:https://www1.umn.edu/humanrts/arab/b083.html

[11] المادة 28 من الميثاق العربي لحقوق الانسان.متحصل عليه من:http://www1.umn.edu/humanrts/arab/a003-2.html

والملاحظ على نص هذه المادة أنها منعت تسليم اللاجئين السياسيين، وهو ما يعتبر برأينا خطوة مهمة في قضية مهمة في العالم العربي آلا وهي تسليم اللاجئين السياسيين.

ب- الاتفاقيات الإفريقية:

توسع اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا – اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين الصادرة بتاريخ 10 أيلول 1969 –نطاق تعريف اللاجئ ليشمل الأشخاص الذين أُرغموا على مغادرة بلدانهم بسبب "العدوان الخارجي، أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الأحداث التي تخل بالنظام العام بشكل خطير."[12]

ج-الاتفاقيات الأوروبية:

ركز ميثاق أوروبا في تعريفه على أولئك الذين لا يستطيعون ولا يودون لأسباب شتى العودة إلى وطنهم الأصلي"، كما وقدمت المواثيق الأوروبية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بخصوص اللاجئين وصف اكثر دقة وشمولية لمفهوم اللاجئ عما سواها من الاتفاقيات آنفة الذكر والمعاهدات الإقليمية، فنص القرار رقم 14 لسنة 1967، على حق اللجوء للأفراد المعرضين لخطر الاضطهاد والتعسف، وأشار الاتفاق الأوروبي 1980 إلى تحمل تبعيات اللجوء، كذلك توصية 1984 بغرض الحماية للمستوفين شروط معاهدة جنيف، وألزمت معاهدة "دبلن" لسنة 1990 أي دولة عضو في الاتحاد تعد مسؤولة عن النظر في طلب حق اللجوء عندما يرغب الشخص بذلك إلى دولة أو اكثر من دول الاتحاد الأوروبي[13].

ويلاحظ أن صفة اللاجئ في المواثيق الأوروبية جاءت اكثر شمولية من توصيفات الاتفاقيات الدولية، إلا أنها أيضا لم تعطي تعريف خاص بمصطلح اللاجئ وتعاملت مع اللفظ بعموميته.

د-الاتفاقيات الأمريكية:

وقد واجه مجتمع أمريكا اللاتينية هذه المعضلة قبل المجتمع الأوربي منذ عام 1889 في "اتفاقية مونتفيديو" وهي أول وثيقة إقليمية تتناول اللجوء ثم تلاها "معاهدة كاراكاس" عام 1954 عن حق

---

[12] " اللاجئون ومبدأ عدم الاعادة القسرية"، منظمة العفو الدولية.شريف السيد علي، المجلة الالكترونية، العدد 21، على الموقع الالكتروني: http://www.amnestymena.org/ar/magazine، 2016/03/24.

[13] " اللاجئ/اللاجئون في الاتفاقيات الدولية"،متحصل عليه من:http://www.safsaf.org/، 2016/03/22.

اللجوء الدبلوماسي والإقليمي، ثم تبعها "إعلان قرطاج" عام 1984 ويعرف "إعلان قرطاج" اللاجئ على النحو التالي:" أن الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، بسبب أعمال العنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو خرق عام لحقوق الإنسان، أو أية ظروف أخرى أخلت بشدة بالنظام العام في بلادهم".

ويلاحظ من خلال قراءة هذا النص، انه يتحدث عن أشخاص هاربين من أوطانهم بسبب عنف أو عدوان، ولكن يبقى إعلان قرطاج وثيقة غير ملزمة لا تتمتع بنفس درجة الإلزام بالنسبة للوثائق السابقة بالمعنى القانوني، وذلك على الرغم من أهميته في هذا المجال، ووفقا للتحليل السابق فان الإطار القانوني على المستوى الإقليمي لحماية اللاجئين كان أكثر توسعا في حمايته لهذه الفئة منه على المستوى الدولي، وذلك بنسب متفاوتة حسب التعريفات المقدمة لتعريف اللاجئ إقليميا، وذلك على النحو التالي:[14]

1- هروب الأشخاص وبحثهم عن ملجأ بسبب الحرب والعدوان الخارجي.

2- اضطرار أشخاص إلى ترك دولتهم بالجنسية، أو بالإقامة المعتادة، بسبب خوف من خطر مؤكد.

3- الخوف من الاضطهاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي.

4- الفقر والمجاعات والأمراض والكوارث الطبيعية.

5- فقدان الجنسية.

المحور الرابع: معاناة اللاجئ السوري في الدول المستقبلة:

كما ذكرنا سابقا أن الدول الإقليمية هي الدول الأولى التي استقبلت كما هائلا من اللاجئين وسنحاول في هذا المحور معرفة حجم المعاناة من ناحية الحقوق الإنسانية التي كفلتها قوانين اللاجئ في جنيف1951م.

أولا: أوضاع اللاجئين في دولة الأردن

الأردن من الدول التي كانت الملجأ الأولي لعديد من اللاجئين السوريين وهي تستقطب 103488الف لاجئ مسجل لكنه يعتقد أن هناك أعدادا أضخم من ذلك والتي لم يتم إحصاءها بعد، حيث أعلنت

[14] الخطة الاقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الازمات 2015.2016 استجابة للازمة السورية،متحصل عليه من:
http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2014/11/3RP-Regional-Overview-Arabic.pdf

الحكومة الأردنية أن ما نسبته 65% من اللاجئين يعيشون في المناطق الحضرية والباقي في المعسكرات التي أعدتهما الحكومة الأردنية كمخيم الزعتري. ورغم الأعباء الاقتصادية والأمنية التي فرضها الدولة تدفق مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى عدد من محافظات الأردن، إلا أن تداعيات الأزمة لا تقتصر على الجوانب السلبية. إذ أن قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني استفادت بشكل مباشر أو غير مباشر من تزايد الطلب على السلع والخدمات التجارية، فضلا عن تدفق المساعدات الخارجية من الدول المانحة في شكل غير مسبوق.

ويستضيف الأردن ما يتجاوز المليون ونصف المليون سوري تم استيعاب اقل من نصفهم في عدد من مخيمات اللاجئين في محافظات الشمال على نفقة الأمم المتحدة والدول المانحة، فيما تعيش غالبيتهم بإمكاناتهم المالية الخاصة وفي الوقت الذي يشكل فيه اللاجئين عبئا على الموارد الاقتصادية – بحسب وجهة نظر الحكومة – إضافة إلى تعرض البنى التحتية والمصادر الطبيعية لضغوط متزايدة، إلا إن ممثلو قطاعات تجارية وصناعية أردنية يرون فرصا للاستفادة على صعيد الاقتصاد في إطار مجتمعاتهم المحلية[15].

وأظهرت إحصاءات رسمية صادرة عن إدارة شؤون المخيمات التابعة لوزارة الداخلية أن عدد السوريين الموجودين في الأردن قبل الأزمة وبعدها يبلغ قرابة مليون و700 ألف شخص، منهم 750 الف سوري كانوا موجودين في المملكة قبل الأزمة بتاريخ 15 آذار (مارس) 2011.واشار: إلى إن هذه الأعداد تشمل المسجلين في مخيمات الزعتري ومريجيب الفهود والرمثا، موضحا أن صفة اللاجئ تنطبق على كل من يحمل بطاقة المفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة والتي تتولى حمايته والمحافظة على حقوقه لحين عودته الطوعية إلى بلاده التي خرج منها طالبا اللجوء بسبب الحرب والمعاملة غير الإنسانية التي يواجهها في بلاده. وحددت المفوضية في الأردن 3 مراكز لتسجيل اللاجئين السوريين فقط وتشمل عمان واربد ومخيم الزعتري وهذه المراكز المعتمدة التي تقوم بالإشراف على منح بطاقة اللاجئ والتي تخوله الاستفادة من خدمات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتتكفل بتقديم الحماية المدنية والحقوقية له في البلد الذي لجأ اليه ودون أي تعرض للمسالة القانونية إلا في حالات قيامه بأعمال تتعارض مع التعليم أتوا للأنظمة المعمول بها في

[15] ازمة اللاجئين السوريين في الأردن-مخاطر وفرص-، معاذ فريحات،متحصل عليه من: http://governance.arij.net/blog/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA/161

الأردن. وبحسب دراسات محايدة، تبلغ كلفة استضافة اللاجئ الواحد حوالي 2500 دينار سنويا تتحمل الأمم المتحدة والدول المانحة الجزء الأكبر منها[16].

حيث عبرت منظمة أطباء بلا حدود عن وضع كارثي للمخيمات وان حجم استيعابها لم يعد يكفي لكل اللاجئين والذين يتوافدون بالمئات على الحدود الأردنية ما شكل تهديد أمني للدولة الأردنية ويؤوي مخيم الزعتري أكثر من 160 ألف لاجئ سوري، ويقع في محافظة المفرق شمال المملكة على مقربة من الحدود السورية، وشهد من قبل أعمال شغب احتجاجا على سوء الأوضاع داخله. وأعلن رئيس الوزراء الأردني عبد الله النسور في وقت سابق أن بلاده قررت التوجه إلى مجلس الأمن الدولي "لعرض التداعيات الجسيمة لأزمة اللاجئين السوريين التي وصلت إلى مرحلة التهديد للأمن الوطني الأردني[17]."

ومن ناحية المساعدات التي تتلقاها الأردن لسد تكلفة اللاجئين تكشف أرقام وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن حجم المساعدات التي تلقاها الأردن خلال 13 عاما بلغت 16.4 مليار دولار منها 11.2 مليار دولار منح، ونحو 5 مليار دولار قروض ميسرة. وتتناقض المعلومات المتوافرة مع تصريحات وزير الداخلية الأردني حسين هزاع المجالي الذي قال إن نحو 600 ألف سوري يعيشون في الأردن–على حساب الدولة والمواطن، مشيرا إلى أن ما يتلقاه الأردن من مساعدات في أزمة اللاجئين لا يتجاوز 30 بالمئة من الكلفة التي ترتبت على استقبالهم على الأرض الأردنية[18].

ثانيا: اللاجئين السوريين في لبنان

---

[16] المرجع نفسه.

[17] تحذير من وضع اللاجئين السورين بالأردن، متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/presstour/2013/6/2/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B6%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86

[18] معاذ فريحات ،مرجع سابق.

أما في لبنان فان نسبة عابري عبر الحدود بدون أوراق رسمية يشكل 26% والعابرين بطرق رسمية 73.4% ،أما الجرحى والمصابين فتقدر نسبتهم 0.5% من لاجئين إلى لبنان[19].يبلغ الرقم التقريبي لعدد اللاجئين السورين في لبنان نحو 80800الف لاجئ يرى قسم من اللاجئين وبشكل متزايد أن ما يحدث لهم يعكس الانقسامات السياسية المتأصلة في لبنان ويؤثر بشكل مباشر على وضعهم القانوني والإغاثي واختلاف التعامل معهم من منطقة إلى أخرى في لبنان، فمنهم من يراهم أناس هربوا من ويل العنف، ومنهم من يراهم أبطالا للثورة ومنهم من يراهم خونة وما هم إلا بأداة بيد القوى السياسية في لبنان وتقوم المفوضية والمنظمات الشريكة بتقديم بعض المساعدات للاجئين بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في بعض المناطق القليلة.

- **مناطق تواجد اللاجئين في لبنان:**

- منطقة طرابلس أبو سمرة حوالي 67% من اللاجئين تتكفل بهم جمعية الإرشاد والإصلاح من ناحية الإغاثة والمأكل والمشرب والملبس والمفوضية العليا الخاصة بشؤون اللاجئين وبعض الجمعيات الأهلية[20].
- منطقة وادي خالد والقرى المجاورة حيث كافة أنواع المساعدات يتكفل بها أهالي تلك المنطقة يقدر عدد اللاجئين حوالي 6000عائلة.
- منطقة عكار والقرى المحيطة يبلغ عدد العائلات السورية النازحة في منطقة عكار 10الاف عائلة والأغلبية الساحقة من حمص والريف الشمالي تعمل جمعية عكارنا للشيخ معين المرعبي بتغطية تكاليف الإغاثية لهم[21].
- منطقة عرسال يتواجد في هذه المنطقة حوالي 1300عائلة واغلب الوافدين لمنطقة عرسال حسب المفوضية دخلوا بطرق غير شرعية واغلبهم من ريف القصير لمحافظة حمص وريف دمشق المحاذي لعرسال وحسب وصف اغلب اللاجئين إلى هذه المنطقة أن مشقة الطريق من سورية إلى عرسال يشكل العقبة الكبيرة في هرب الناس إذ يستغرق الطريق من 14ساعة مشيا على الأقدام، إضافة إلى

[19] تقرير النازحون واللاجئون السوريون في (لبنان،الأردن،تركيا،العراق،مصر)، ناصر الغزالي، (د.م.ن):مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،ص28،متحصل عليه من:*www.achr.eu/raport%20**syria**.pdf*

[20] المرجع نفسه،ص31.

[21] المرجع نفسه،ص32.

أن اغلب الجرحى يصلون بحالة حرجة وتتولى البلدية كافة المهام الإغاثية بالتعاون مع الجماعة الإسلامية والمكتب النرويجي لشؤون اللاجئين[22].

- منطقة المرج ومنطقة المصنع يتواجد فيها نسبة قليلة من العائلات وسبب تمركزهم فيها قربها من دمشق وذلك للعودة والرجوع اليها متى يرغبون بذلك.
- منطقة بيروت وضواحيها يتواجد فيها حوالي 1300عائلة سورية في مناطق المخيمات الفلسطينية يعمل على مساعدتهم مجموعة من الناشطين السوريين بالتعاون مع منظمات دولية ومحلية وأهلية.

إن اغلب الدول التي استقبلت اللاجئين قدمت بعض الخدمات والتي مازالت ناقصة ومحبطة في بعض الأحيان ويتم التعامل معهم على المستوى القانوني بطرق مختلفة، فالغلاء الفاحش لأسعار المواد الأولية كالحليب والسكر وبعض المنتجات الغذائية صعبت من واقع حال اللاجئين في المناطق العربية وأيضا المخيمات التي لا تقيهم حر شمس الصيف ولا أمطار ورياح الشتاء فهم يعانون وضع كارثي بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ثالثا: اللاجئون السوريون في تركيا

حسب تصريح المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في تركيا، قدرت الحكومة التركية أعداد اللاجئين والذين يتلقون مساعدات من الحكومة التركية ب 93.500لاجئ إضافة إلى عدة الآلاف لا يعيشون ضمن المخيمات التي خصصت لهم والتي قدرت ب 13مخيم وهي[23]: مخيم اوفة، مخيم كلس، مخيم غازي عنتاب، مخيم قرمان مرعش مخيم الإصلاحية، مخيم بخشين1، مخيم بخشين2، مخيم يبلاداغي1، مخيم يبلاداغي2، مخيم التتوز، مخيم العثمانية، مخيم كوفتشي، مخيم ادي يمان.

هاته المعسكرات تختلف ومنتشرة في الجنوب التركي ونمط الاختلاف هنا في الطبيعة والجغرافية لكل منطقة متواجد فيها هاته المعسكرات والرعاية الصحية والتعليمية كذلك بالإضافة إلى نوعية اللاجئين.

كما يوجد 3مخيمات جديدة في الحدود التركية السورية يمكن أن تعتبر منطقة الحرم الحدودي بين تركيا وسوريا من الطرف الشمالي الغربي بالقرب من معبر باب الهوى وكل من قرية اطمة وقاح الحدوديتان.

[22] المرجع نفسه،ص32-33.

[23] المرجع نفسه،ص44.

فمخيم اطمة على سبيل المثال يقطنه حوالي 4الاف شخص يسكنون خيم عشوائية قام اللاجئين بجلبها معهم أو من تبرعات السكان، تتميز هاته الخيم بنقص كبير في التهيئة فأغلبها بدون تدفئة وأخرى على التراب ينام السكان أو حصير جلبوهم معهم بالإضافة إلى أنها لا تقيهم حر الصيف أو برد الشتاء، ومن حيث المستلزمات الغذائية فتقوم بعض المنظمات وبشكل أساسي منظمة الاي ها ها التركية بتامين مستلزمات اللاجئين وبعض المتبرعين لكنها في شكل يوم بيوم أي غير مستمرة.

حسب مشاهدات من دخلوا لمخيمات اللاجئين بتركيا فهناك بعض الملاحظات الواجب ذكرها وهي[24]:

- إن معظم قاطني المخيمات هم من منطقة إدلب أو حلب وريف اللاذقية هربوا من ويلات الحرب من الطبقات المتوسطة مزارعين عمال، لا تتوفر جل الحاجيات الأساسية لهم في المخيم من مأكل ومشرب وتعليم وصحة...الخ.
- كل من يتوفر لديه مبلغ من المال يستأجر بيت ولا يسكن المخيم ويقوم بالحصول على المساعدات الإغاثية التي توزع على الناس في المخيمات.
- اللاجئين غير متواجدين في المخيمات يقطنون بعض المدن القريبة من الحدود وأخرين بمناطق بعيدة كإستنبول وأزمير.
- **على الصعيد الإغاثي**: تعمل الحكومة التركية بتوزيع حصص الغذائية على اللاجئين في المخيمات وهي عبارة عن المواد الغذائية الأساسية من شاي وسكر ورز وسمن وغيره، وفي بعض المخيمات مثل كلس توزع عليهم بعض المبالغ المالية العينية لشراء الحاجيات الخاصة والتي تقدر ب 200 ليرة للعائلة وكما يقوم الهلال الأحمر التركي بتوزيع الإغاثات على اللاجئين وبعض المنظمات غير حكومية كمنظمة الاي ها ها التركية.

رابعا: اللاجئون السوريين في العراق:

العراق بلد حدودي مع سوريا وبالرغم أن دولة العراق لم توقع على اتفاقية اللاجئين 1951 ولا يوجد توضيحات لإجراء اللجوء إلا أنها استقبلت كما كبيرا من اللاجئين بداية الأزمة السورية فحسب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين فانه يتواجد 33704لاجئ ،وقدرت المفوضية وجود 28000لاجي بإقليم

[24] المرجع نفسه،ص46.

كردستان في العراق، بالإضافة إلى وجود أخرين بمدينة الأنبار وبغداد ،ومنذ بداية موجة اللجوء إلى العراق تم إجراء تشكيل مجموعات عمل فرعية لتنسيق الجهود والاستجابة والمساعدة للاجئين السورين عملا بنا تم الاتفاق به بين وكالات الأمم المتحدة مع الدوائر الرسمية ذات الصلة والمنظمات غير حكومية بتاريخ 31مايو/أيار 2012 حيث تم الاتفاق على كيفية توزيع المعونات الإغاثية وتامين المخيمات والمشرب والملبس والصرف الصحي [25].

المحور الخامس: اللاجئون السوريون وحقوقهم الإنسانية

من خلال ما تم عرضه لابد لنا من الوقوف عند ما تم التنصيص له في القانون الدولي الخاص بحقوق اللاجئين وما يتم في الواقع في الدول المستضيفة مع عجز دولي في تقديم يد المعونة للدول المستضيفة والتي تعاني من أزمات خانقة حيث لابد لنا أن نعلم عن حق اللاجئ باي دولة هو:

- ضمان الأمن له.
- عدم ترحيلهم.
- إتاحة المساعدات الإنسانية لهم وخصوصا للشريحة الضعيفة منهم كالنساء والأطفال والشيوخ.
- عدم معاقبتهم بتهمة الدخول غير شرعي لأراضي الدول المستقبلة.
- السماح لهم بالإقامة المؤقتة وفقا لظروف معيشية مقبولة.

قام مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية واللجنة العربية لحقوق الإنسان بعمل استبيان عن الوضع القانوني والإغاثي والصحي للاجئين السوريين بالبلدان التي تم ذكرها سالفا وتوصل الاستبيان لعدة نتائج من أهمها[26]:

- عدم شمول اللاجئين السوريين كافة مواقع الإيواء في الدول المضيفة لاتفاقية 1951 والبروتوكول 1967 لأسباب عدة من أهمها عدم توقيع هاته الدول على الاتفاقية أو الانتقائية كما في تركيا.
- الإعادة القسرية لبعض اللاجئين في بعض البلدان.
- عدم وجود لجان قانونية توضح للاجئ وضعه القانوني داخل الدولة المستقبلة.

[25] المرجع نفسه،ص48.

[26] المرجع نفسه،ص 69-70.

- تقديم الدعم اللوجستي والعسكري من بعض الدول (تركيا ولبنان) لبعض المجموعات المسلحة مما يخالف القانون والعلاقات بين الدول، إضافة لتسهيل العبور لبعض أفراد يرى فيها النظام السوري وبعض الدول الأوروبية أنها إرهابية الذي يناقض كافة المواثيق الناظمة لهذا الشأن.
- القيود الصارمة لحركة اللاجئين في الدول المضيفة [27].
- التوترات الاجتماعية والمخاوف النفسية بسبب غياب الخصوصية ومساحة المعيشة الكاملة.
- ظهور أعراض التذمر والاكتئاب وسط للاجئين بسبب طول الأزمة وأيضا للظروف السيئة التي يعيشون وسطها.
- انتشار التشرد بين الأطفال في الدول المضيفة وهذا خارق لحقوق الطفل حيث يتم استغلالهم في بعض البلدان كالأردن في عمالة الأطفال.
- ما يلاحظ في جل المخيمات اللاجئين في هاته البلدان نقص حاد في مستلزمات المساعدات الطارئة للشريحة الضعيفة وعدم كفايتها وتذبذبها في بعض الأحيان.
- تشدد الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات على ضرورة مواجهة الأزمات والحاجة إلى مواصلة تخفيف الأخطار المتصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس التفرقة الجنسية ضد النساء والفتيات والرجال، وستواصل هته اللجنة تحقيق الأمن لهاته الفئات المستهدفة في الدول المضيفة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني [28].

المحور السادس: اللاجئون السورين نحو الدول الأوربية

واكبت موجات الهجرة التي كانت بداياتها نحو الدولة المجاورة إلى الاستعداد بتحدي المخاطر نحو اللجوء إلى الدول الأوروبية خصوصا بعد أبداء دول قبولها لبعض هؤلاء اللاجئين لكن سرعان ما أضحت هاته الموجات تشكل تهديد أمنياً لبعض الدول.

الوجهة إلى أوروبا كانت بأسباب الغلاء الفاحش في مستلزمات الحياة اليومية خصوصا بعد أزمة انخفاض أسعار الوقود 2014، وطالب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بضرورة وجود "تحرك سياسي

[27] الخطة الاقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الازمات 2015.2016 استجابة للازمة السورية ،مرجع سابق ،ص10.

[28] المرجع نفسه،ص18.

جماعي" لتجنب ما وصفه "أزمة التضامن" مع الأزمة حيث أشار إلى أن أزمة اللاجئين التي وصفها بأنها "مأساة إنسانية" تحتاج إلى جهد سياسي جماعي لمواجهة الأزمة وذلك في إشارة إلى الأعداد الضخمة التي فرت إلى أوروبا مؤخراً.

فمعظم من يخوضون تلك الرحلة الشاقة والخطيرة لاجئون ضاقت بهم السبل في بلادهم في سوريا والعراق وأفغانستان"، داعيا إلى مراعاة القانون الدولي في التعامل مع طلبات اللجوء .شدد المسؤول الأممي رفيع المستوى على ضرورة عدم إجبار اللاجئين على العودة إلى مناطق الصراع التي فروا منها والتي "لم تترك لهم خيارا سوى الفرار" على حد قوله.قال إن "ذلك الأمر لا يتعلق فقط بالقانون الدولي لكنه يتعلق أيضا بدواع إنسانية"، داعيا إلى ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة ضد المتورطين في عمليات الاتجار بالبشر، يذكر أنه خلال عام 2015 فقط، عبر نحو 264 ألف مهاجر البحر المتوسط نحو السواحل الأوروبية، وصل نحو 100 ألف منهم سواحل إيطاليا ونحو 160ألفا إلى سواحل اليونان، بحسب إحصاءات الأمم المتحدة[29].

ما يلاحظ بخصوص الهجرة نحو أوروبا، أن هناك العديد من الدول الأوربية أبدت تخوفا تجاه الكم الكبير من اللاجئين، حيث اعتبرت كل من المجر والتشيك وكرواتيا والنمسا عن معارضتها لاستقبال هؤلاء وكما انهم قاموا ببناء سياج حدودي على حدود تلك الدول للتقليل من عدد اللاجئين الوافدين إليهم[30].

فقد استقبلت النمسا وحدها نحو 10 آلاف لاجئ ويتوقع أن تكون قد استقبلت عددا مساويا جاء معظمهم من المجر وكرواتيا. وتسرع المجر الخطى لإكمال إقامة سياج جديد على حدودها مع كرواتيا. وفتحت المجر من جانب آخر حدودها مع صربيا ولكن مع إدخال تشديدات صارمة جديدة. وأجبر قرار الحكومة المجرية إغلاق الحدود قبل نحو أسبوع عددا كبيرا من اللاجئين على التوجه إلى كرواتيا. وبينما رحبت كرواتيا مبدئيا بقدوم الوافدين، سرعان ما قالت إنها تعجز عن استقبال الأعداد التي توافدت عليها ونقلت اللاجئين إلى المجر التي نقلتهم بدورها إلى النمسا.

[29] **أزمة اللاجئين: الأمم المتحدة تدعو إلى عدم إجبار المهاجرين على العودة إلى مناطق الصراع، متحصل عليه من:http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/08/150829_un_migrant_crisis**

[30] رئيس حكومة المجر: المهاجرون يهددون حدود أوروبا، متحصل عليه من: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/09/150921_migrants_austria

اقترح رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر خطة على أعضاء البرلمان الأوروبي يستقبل الاتحاد الأوروبي بموجبها 160 الفا من طالبي اللجوء ويقوم بتوزيعهم على الدول الأعضاء بحصص إجبارية متكافئة، واقترح يونكر أيضا إعلان قائمة بالدول التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي أمنة، وبالتالي يتم استبعاد المهاجرين القادمين منها وإعادتهم، وذلك لمنح حق اللجوء فقط لمن يستحق برأيهم، ويأتي ذلك استجابة للتطورات الدرامية التي حدثت خلال عطلة نهاية الأسبوع والتي شهدت تدفق آلاف المهاجرين، معظمهم سوريون نحو أوروبا[31].

ورحبت ألمانيا بمزيد من المهاجرين السوريين متجاوزة قواعد الاتحاد الأوروبي، وقالت إنها تتوقع التعامل مع 800 ألف طلب لجوء هذا العام وحده، وقال نائب المستشارة الألمانية إن بلاده يمكن أن تقبل نصف مليون سنويا لعدة سنوات مقبلة.

وتقول التقارير إن نظام الحصص الأوروبي المقرر سوف يتعامل مع 60 في المئة من المهاجرين الموجودين الآن في إيطاليا واليونان والمجر وألمانيا وفرنسا وإسبانيا، وسوف يتوقف حجم حصة كل دولة على ناتجها المحلي الإجمالي، وعدد سكانها ومعدل البطالة بها وعدد طلبات اللجوء التي يجري بالفعل النظر فيها، قد تواجه الدول الرافضة لقبول مهاجرين عقوبات مالية[32].

مما قيل يمكن أن نرى أن الغرب تعامل مع اللاجئين السورين بطريقة لا أخلاقية ولا تتماشى مع حقوق الإنسان حيث بعض الدول الأوروبية أغلقت حدودها تجاه اللاجئين كاليونان والنمسا وسط الشتاء البارد ووجود أطفال ونساء وشيوخ ضمن اللاجئين.

فما تعرض له اللاجئون من مخاطر جراء مافيا التهريب أو الموت وسط البحر أو على شواطئ هاته الدول لم يشفع لهم لدول الأوروبية أن تفتح حدودها لاستقبالهم.

يعاني اللاجئون في الدول الأوروبية من تماطل الدول المضيفة في إكمال الإجراءات القانونية التي تضمن تواجدهم القانوني في هاته الدول، وهذا ما يزيد من صعوبة العيش هناك.

---

[31] المفوضية الأوروبية تقترح توزيع 160 الف مهاجر لدول الاتحاد، متحصل عليه من: http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/09/150909_migrants_eu_plan_quotas

[32] المرجع نفسه.

ونتيجة الظروف التي تحدثنا عنها ورفض بعض الدول الأوربية إبقاء اللاجئين في بلدانها تم عقد اجتماع لدول الاتحاد الأوروبي وتركيا يوم 20مارس المنفرط، وعلى الرغم من المخاوف التي انتابت المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة حول ما إذا كانت الشروط قانونية، إلا أن الاتفاق يحدد سبل إغلاق الطريق بحر إيجة في وجه اللاجئين والمتاجرين بهم وهو طريق العبور بين تركيا واليونان.

ينص الاتفاق على ما يلي[33]:

- أحد أهم أهداف البيان الذي وقعه أعضاء في الاتحاد الأوروبي ونظرائهم الأتراك في بروكسل في 18 مارس هو محاربة تجارة المهربين بأرواح المهاجرين.
- إعادة جميع المهاجرين غير الشرعيين الذين عبروا من تركيا إلى الجزر اليونانية إلى تركيا.
- يغطي الاتحاد الأوروبي تكاليف إعادة المهاجرين، كما جاء في النص ما يشير إلى وعود بالامتثال للقوانين الدولية الخاصة تجنب عودة جماعية للاجئين.
- مقابل كل سوري تمت إعادته من اليونان إلى تركيا، سيتم إعادة توطين سوري أخر يستقدم من تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وهذا وفقا لمعايير الضعف في الأمم المتحدة وتقدم الأولوية للذين لم يحاولوا الوصول بصورة "غير شرعية".
- أشار أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى انه 18مكان متاح لإعادة توطين المهاجرين وحوالي 54.000 مكان على أساس طوعي من قبل الدول.
- الاتحاد الأوروبي سيعمل على تسريع الوصول خارطة طريق للسماح بإعفاء مواطني تركيا من تأشيرات الدخول إلى أوروبا في مهلة أقصاها نهاية يونيو/حزيران 2016.
- الاتحاد الأوروبي وافق على المقترح التركي لمساعدة السوريين في المناطق الآمنة التي ستقام داخل الأراضي السورية، حيث أكد البيان انه على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، سيساعد تركيا في أي جهود مشتركة لتحسين ظروف السوريين داخل الأراضي السورية في المناطق الشمالية القريبة مع الحدود التركية.

[33] ماذا بعد الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن اللاجئين؟،متحصل عليه من:-http://arabic.euronews.com/2016/03/24/eu-turkey-refugee-deal-what-s-next/

- تسريع دفع أوروبا لمساعدة مالية لتركيا وقدرها 3 مليارات يورو من أجل تحسين ظروف معيشة اللاجئين الذين يقدر عددهم بنحو 2.7 مليون لاجئ، كما سوف يقوم الاتحاد الأوربي بتقدم تمويل إضافي عندما تصبح هذه الموارد على وشك النفاد، بحلول نهاية عام 2018.

الخاتمة:

مما قيل وتم دراسته ممكن القول إن مسالة اللاجئين تتحمل أعبائها الحكومة السورية وتدخلات العديد من الدول كل حسب مصالحه وأهدافه مما زاد في تعقيد مسالة النازحين واللاجئين، لذا فحل هاته الأزمة يكمن في توقف العنف الذي يعد مسببات اللجوء وهذا يتطلب من الأطراف المتصارعة أن تدرك نواتج هذه الأزمة وان ضحيتها شعب وضد حقوق الإنسان.

إن الحل السياسي الذي بدا يلوح بالأفق هو الوحيد القادر على استيعاب هذه الأزمة الإنسانية والحد من تفاقمها.

بازدياد موجات اللجوء والنزوح دليل قطعي على أن الأزمة ماتزال تتفاقم وانتقال العنف إلى مناطق في سوريا كانت تعد سابقا أمنة نسبيا ولهذا يبدو من المحل والعاجل إيجاد طريقة لإيقاف تواصل مشكلة اللجوء عبر الوصول إلى حل سياسي مع ما يشهده اللاجئون من معاناة في عدم الحصول على حقوقهم وفي توفير متطلبات الحياة الكافية خصوصا في بعض الدول المجاورة والتي تعاني هي أيضا من أزمات اقتصادية.

التعامل الغربي وبالأخص الاتحاد الأوروبي بنظرة مزدوجة مع اللاجئين فهناك من رحب بتواجدهم وهناك من اغلق الحدود تجاههم وهذا ما يدل على تناقض في الأهداف التي لا طالما أصدرها الاتحاد عن حقوق الإنسان وعن حرية الفرد وعن توفير مستلزماته.

لا بد من أن توضع مشكلة اللاجئين في أساسيات الحلول السياسية التي يتفاوض عليها الأطراف من حكومة ومعارضة.

قائمة المراجع:

1: "اللجوء إلى اوروبا يحفزه انعدام الامل بحل الازمة في سورية".وحدة تحليل السياسات في المركز العربي.سبتمبر2015،ص3. متحصل عليه من:

http://www.dohainstitute.org/release/ec791452-f272-431c-83ac-7c18902a0b61

2: "اتجاهات الراي العام للمهجرين واللاجئين السوريين نحو الانتخابات والاوضاع الراهنة في سورية".المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2014،ص8.متحصل عليه من:

http://www.dohainstitute.org/release/de83fca1-2bbd-4f92-8f49-ade33dc7f432

3: استراليا تستقبل 12 ألف لاجئ وتوسع الضربات الجوية لتشمل سوريا،متحصل عليه من:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0R906K20150909

4: المادة الأولى فقرة ألف 1 – 2 من اتفاقية 1951 المتعلقة بحماية اللاجئين. متحصل عليه من:
http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/StatusOfRefugees.aspx

5: المادة الأولى من البروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين لسنة 1967.متحصل عليه من:
https://www1.umn.edu/humanrts/arab/b083.html

6: المادة 28 من الميثاق العربي لحقوق الانسان.متحصل عليه من:
http://www1.umn.edu/humanrts/arab/a003-2.html

7: " اللاجئون ومبدأ عدم الاعادة القسرية"، شريف السيد علي، منظمة العفو الدولية، المجلة الالكترونية، العدد 21، متحصل عليه من: http://www.amnestymena.org/ar/magazine

8: " اللاجئ/اللاجئون في الاتفاقيات الدولية"، متحصل عليه من:http://www.safsaf.org

9: الخطة الاقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الازمات 2015.2016 استجابة للازمة السورية،متحصل عليه من:
http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2014/11/3RP-Regional-Overview-Arabic.pdf

10: ازمة اللاجئين السوريين في الأردن–مخاطر وفرص–، معاذ فريحات، متحصل عليه من:
http://governance.arij.net/blog/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA/161

11: تحذير من وضع اللاجئين السورين بالأردن، متحصل عليه من:

http://www.aljazeera.net/news/presstour/2013/6/2/%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%86%D9%88%D8%B6%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-2%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%8

12: تقرير النازحون واللاجئون السوريون في (لبنان،الأردن،تركيا،العراق،مصر)، ناصر الغزالي، (د.م.ن):مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية،ص28،متحصل عليه من:www.achr.eu/raport%20**syria**.pdf

13: أزمة اللاجئين: الأمم المتحدة تدعو إلى عدم اجبار المهاجرين على العودة إلى مناطق الصراع،متحصل عليه من:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/08/150829_un_migrant_crisis

14: رئيس حكومة المجر :المهاجرون يهددون حدود اوروبا،متحصل عليه من:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/09/150921_migrants_austria

15: المفوضية الأوروبية تقترح توزيع 160 الف مهاجر لدول الاتحاد،متحصل عليه من:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2015/09/150909_migrants_eu_plan_quotas

16: ماذا بعد الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا بشأن اللاجئين؟،متحصل عليه من:

http://arabic.euronews.com/2016/03/24/eu-turkey-refugee-deal-what-s-next